CCW/GGE/II/WP.16
17 July 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

فريق الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في اتفاقيـــة حظـــر أو تقييد استعمال أسلحة تقـــليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

الدورة الثانية

جنيف، ١٥-٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢

ورقة أفكار عن الصمامات الحساسة في الألغام غير الألغام المضادة للأفراد

(مقدمة من رومانيا)

١- اعتبارات عامة

يرتبط تطور الألغام البرية واستخدامها الواسع تاريخياً بظهور وتعميم استعمال المحركات وميكنة القوات العسكرية البرية نتيجة زيادة الطلب على ما تتطلبه المبادئ العسكرية الحديثة من تعزيز لحركة القوات البرية.

وطيلة عقود ظلت المؤسسات العسكرية تعتبر الألغام البرية من أكثر وسائل تقييد حركة القوات المعادية كفاءة بالنسبة لتكلفتها، وقوة مضاعفة للمواقع الدفاعية في ميدان القتال.

ونتـــيجة لـــتوافر الألغام البرية الواسع وانخفاض تكاليف شرائها فقد خزنتها واستخدمتها بشكل واسع الأطـــراف المنغمسة في النـــزاعات المسلحة الدولية والداخلية على السواء. وأهم نواقصها هو أن أثرها عشوائي، وأنهـــا تظـــل نشطة لفترة طويلة بعد نشرها، مما يؤثر على حياة عدد كبير من الأشخاص غير المقاتلين وتطورهم الاجتماعي - الاقتصادي.

وهـــناك الآن اعتراف واسع بالمعاناة البشرية والعبء الشديد الذي يسببه انتشار الألغام المضادة للأفراد عـــلى عمـــلية إعـــادة البناء بعد النـــزاعات وإصلاح المجتمعات الإنسانية ومستوطناتها. وقد اتخذ المجتمع الدولي خطوات ترمي إلى القضاء على كارثة الألغام المضادة للأفراد بإقرار نظم البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال الألغام والأشراك الخداعية والنبائط الأخرى واتفاقية أوتاوا لتقييد استخدام هذه الفئة من الأسلحة وحظرها على التوالي.

وشـــهد العقـــد الأخير تضاعف النـــزاعات المسلحة المحلية وخاصة النـــزاعات ذات الطبيعة الداخلية. وكاتجـــاه عـــام تعد هذه النـــزاعات محدودة من حيث المناطق المتأثرة، وتصنف بأنها "نزاعات مسلحة منخفضة الحـــدة". غير أن كثيراً من تحليلات المعارك المسلحة الداخلية الأخيرة تكشف عن تزايد لجوء الأطراف المتحاربة لنظم أسلحة هجومية ثقيلة مثل العربات المدرعة والمدفعية الثقيلة ذاتية الحركة، إلى جانب زيادة استخدام طائفة واسعة من أنواع الألغام غير الألغام المضادة للأفراد.

وهـــذا مؤشر إلى تزايد انتشار هذه الفئة من الأسلحة – سواء من حيث الأعداد أو النوعية – لتصل إلى مـــنظمات أخـــرى غير الدول بما لذلك من آثار سلبية ممكنة قائمة بالفعل، ومسلم بها في البعد الإنساني للألغام المضادة للأفراد.

وبالرغم من أن معظم الألغام البرية غير الألغام المضادة للأفراد المستخدمة في النـــزاعات المسلحة الحديثة لا تكشف فيما يبدو عن درجة كبيرة من التقدم التكنولوجي، فإن لها عموماً أثراً عشوائياً، وتسبب طاقة انفجار كبيرة، ويصعب الكشف عنها بالمعدات المتاحة عموماً.

وقد يكون من الصواب كذلك، في غياب المعلومات الشاملة عن أنواع الألغام البرية غير الألغام المضادة للأفراد التي تخزنها أو تستخدمها الأطراف المنغمسة في النـــزاعات المسلحة الحديثة، افتراض أن عدداً كبيراً منها عتيقة الصنع نوعاً، وبالتالي فقد تكون مزودة بصمامات حساسة يكفي لانفجارها مؤثر أدنى كثيراً مما تتطلبه عادة الأهداف الأصلية. ولا ينبغي كذلك استبعاد التدخل الميداني لزيادة حساسية الصمامات.

ويشـــير مـــثل هذا الاتجاه المتطور، ولا سيما استخدام ألغام مضادة للعربات/مضادة للدروع من جانب مـــنظمات أخرى غير القوات المسلحة المشروعة المسؤولة والمعترف بها للدول، إلى أن هناك خطراً محتملاً متزايداً لأن تصبح الألغام غير الألغام المضادة للأفراد مشكلة إنسانية توازي في حجمها مشكلة الألغام المضادة للأفراد.

ويبرز احتمال زيادة استخدام الألغام غير الألغام المضادة للأفراد في النـــزاعات الداخلية المسلحة، ضرورة تحســـين المعايير الإنسانية في مجال فئة عشوائية من الأسلحة التقليدية لم ينظمها بعد بدرجة كافية المجتمع الدولي وقواعد القانون الإنساني الدولي القائمة.

ويـــتيح القرار الأخير بتوسيع مدى انطباق اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة ليشمل النـــزاعات المسلحة الأخرى غير النـــزاعات الدولية إطاراً مناسباً لكي يتصدى المجتمع الدولي للشواغل الإنسانية التي تطرحها الألغام غير الألغام المضادة للأفراد.

٢- الشواغل الإنسانية

لا يحظر القانون الدولي الحالي استخدام الألغام البرية غير الألغام المضادة للأفراد، باعتبارها من فئة الأسلحة الدفاعية التي يعترف بها المجتمع الدولي.

وقد عرض الفصل السابق القيم العسكرية للألغام غير الألغام المضادة للأفراد، إلا أن خطر إمكان حدوث تلوث غير محكوم لأراضي نزاع مسلح ما، وخاصة في حالات النزاعات المسلحة الداخلية كبير نوعاً، يؤثر على حركة غير المقاتلين، ويفسد نظام الاتصالات البرية، ويعرض للضياع أصول النقل القيمة التي توفرها قوات حفظ السلام والعاملين الإنسانيين.

وبالرغم من مشكلة إمكان الكشف عن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد فإن الألغام المجهزة بالصمامات الحساسة لا تحقق غايتها العسكرية كما يمكن أن يحركها صدفة أشخاص أو عربات تعمل إلى جوارها.

ويمكن لألغام غير الألغام المضادة للأفراد ومزودة بصمامات حساسة وموضوعة في حقول ألغام غير مميزة مع ألغام مضادة للأفراد أن تعوق عمليات الإزالة، وتعرض للخطر السلامة البدنية للعاملين والمعدات المميكنة لإزالة الألغام.

ومن هنا تبين الممارسة الحالية أن هناك دواع كثيرة لتناول مسألة الألغام غير الألغام المضادة للأفراد المجهزة بصمامات حساسة، وبدء مناقشة لتحديد المعايير التقنية الملائمة لوضع صمامات في هذه الفئة من الأسلحة، وجعلها أقل عشوائية.

٣- الموقف التقني

الصمام هو أهم عنصر في تركيبة لغم ما، وهو يصمم لتفجير العبوة عند ظهور مؤثر خارجي (هو عموماً الضغط ولكن كذلك عوامل فيزيائية أخرى مثل الذبذبات أو تغيرات المجال المغنطيسي).

وقد ولّدت كثير من المتطلبات التقنية المتشعبة عادة المفروضة على الصمامات عدداً كبيراً من الحلول التقنية/التكنولوجية تمتد من آليات بسيطة للغاية إلى عناصر صمامات متعددة معقدة.

وقد يزيد من تعقد الموقف التقني موقف مختلف المذاهب العسكرية من تصنيف الألغام غير الألغام المضادة للأفراد، فبعض المدارس لا تعترف بمفهوم الألغام المضادة للعربات وإنما فقط بالألغام المضادة للدبابات/السيارات المدرعة، في حين يضع بعضها الآخر الألغام المضادة للعربات في فئة مستقلة بذاتها.

ولكـــن إذا نحينا جانباً مدارس الفكر العسكري المختلفة، يظل الصمام هو العنصر الرئيسي في أي لغم، وحساسيته للمؤثر الخارجي هي السمة العملية الرئيسية لأداء الوظيفة المرسومة له.

ومن ثم تبدو العلاقة بين "درجة المؤثر الخارجي - تنشيط الصمام" رئيسية للموقف التقني من صمامات الألغام غير الألغام المضادة للأفراد في محاولة للحد من الشواغل الإنسانية، وبلوغ المتطلبات العسكرية وحدها.

٤- أمور يمكن أن يناقشها الخبراء العسكريون

ينبغي أن يتجه النقاش إلى استكشاف النهج الممكنة التالية:

- تحديد المعايير التقنية الممكنة الرامية إلى تحسين "القدرة التمييزية" للصمامات التي تزود بها الألغام غير الألغام المضادة للأفراد؛

- تحديـــد المعايير التقنية الممكنة الرامية إلى ضمان التعطيل الذاتي/إبطال المفعول الذاتي لصمامات الألغام غير الألغام المضادة للأفراد؛

- تحديد الحلول التقنية المستخدمة حالياً لتركيب صمامات الألغام غير الألغام المضادة للأفراد التي عـــرف من الممارسة الماضية أن "قدرتها التمييزية" غير كافية ويمكن أن يطلقها فعل إنساني غير مقصود إلى جوارها؛

- تحديـــد الحـــلول التكنولوجية الممكنة الرامية إلى منع أفعال العاملين الميدانيين غير المسموح بها لزيادة حساسية الصمامات التي تزود بها الألغام غير الألغام المضادة للأفراد.

- - - - -